أولوية الاستثمار الحكومي لشركات قطاع الصناعة التحويلية في العراق

أ.د. ثائر محمود رشيد العاني / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث/ مهج صالح مظلوم

تاريخ التقديم:2017/7/26
تاريخ القبول:2017/10/18

المستخلص

استهدفت الدراسة توضيح جملة التناقضات التي تعاني منها الشركات الصناعية العامة بالرغم من التخصيصات الاستثمارية و الانفاق الاستثماري الحكومي على انشطة الصناعة التحويلية ، الا ان ذلك لم يسهم الى حد معين في احداث نمو وقفزة صناعية باتجاه تطوير انشطة القطاع الصناعي العام في العراق وذلك بسبب عدم اعتماد جملة مبادئ اساسية بأتجاه ضرورة الاخذ بأولوية الاستثمار في مجال الصناعة التحويلية واتخاذ القرار الصناعي وفق اولويات الاستثمار في ظل التوجه الصناعي الدولي لذا ينبغي تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة بالصناعة التحويلية واختيار تلك الشركات التي يمكن ان تحقق استثمارات ناجحة وضمان اعادة هيكلة الشركات الصناعية العامة . فضلا عن عرض وشرح الاطر التشريعية والمؤسسية التي تسهل عملية الاستثمار الصناعي والتعريف بالقدرات الصناعية وامكانيات التعاون المشترك مع القطاع الخاص من خلال اليات واساليب عدة للتكيف مع واقع المزايا التنافسية للشركات الصناعية عالميا بما يتضمن القدرة على تلبية الطلب المحلي، لتطوير عمليات الانتاج والعاملين وتحسين جودة المنتج وانظمة العمل وتامين المحيط القانوني والمصرفي للشركات مع ما يتضمن ذلك من وضع تشريع السياسات الصناعية التي تؤمن الحماية للمنتج الوطني لتفادي الضغوط الخارجية .

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الاستثمار الحكومي.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 107 المجلد 24
الصفحات 382ـ 395

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

يعد الاستثمار الصناعي التحويلي واحدا من أهم المتغيرات الاقتصادية لما له من ارتباطات أمامية وخلفية التي تساهم في تعزيز وتقوية القطاعات الأخرى ، وإنها من الصناعات كثيفة العمل وبذلك فهي تساهم في خلق فرص كبيرة للعمل ، فضلا عن مساهمتها في زيادة الدخل القومي وبالتالي في تحقيق التنمية الاقتصادية الذي له دورا حاسما في تحقيق التنمية ،وبسبب ما عانته الصناعة التحويلية في العراق من ازمات خاصة بعد عام 2003 وتوقف العديد من المصانع او جميعها مما ادى لضرورة تحديد استراتيجية معينة لاولوية الاستثمار في الصناعة التحويلية فتعطى الاولوية للصناعات التي يمكن ان تفتح افاق للتنمية الصناعية ولها القدرة في استغلال وتطوير الموارد البشرية التي تشجع بناء صناعات المعرفة والتكنولوجيا ، والصناعات التي يمكن ان تحل محل الواردات لتستنزف جزءا كبيرا من العملة الصعبة، والصناعات ذات كثافة العمل العالية التي تسهم في حل مشكلة البطالة والتي تقف عائقا امام التقدم الصناعي .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في وضع رؤية استراتيجية هادفة للنهوض بأولوية الاستثمار الصناعي التحويلي في العراق من خلال جملو من المبادئ المعتمدة .

مشكلة البحث

على الرغم من الحلول التي وضعتها الحكومة الا انها لم تطبق في احداث نمو وقفزة صناعية لتطوير انشطة القطاع الصناعي في العراق .

فرضية البحث

اعادة النظر بعملية تحديد الاولوية لشركات قطاع الصناعة التحويلية من اجل الاستثمار فيها من خلال وضع رؤية مستقبلية هادفة للنهوض بواقع القطاع الصناعي التحويلي .

هدف البحث

يهدف البحث الى :

1- تحليل واقع واتجاهات الاستثمار الحكومي للصناعة التحويلية في العراق بعد عام 2003.

2-وضع رؤية مستقبلية لاولويات الاستثمار الصناعي الهادفة للنهوض بانشطة الصناعة التحويلية.

حدود البحث

- حدود البحث الزمانية تتعلق بالفترة الزمنية التي اعتمدتها الدراسة (2001-2015).
- حدود البحث المكانية وزارة الصناعه والمعادن/ وزارة التخطيط.

اولا : التعريف بالاستثمار الصناعي واصنافه

يعرف الاستثمار الصناعي على انه"عملية تحويل حجم معين من الاصول السائلة او المدخرات الى اصول عينية هدفها خلق طاقات انتاجية صناعية او توسيعها او تحديثها " ومع تطور العلم والتكنولوجيا فأن المعرفة الصناعية اصبحت تمثل رأسمالا وثروة وطنية ان كانت على هيئة ابتكارات او اختراعات او اساليب عمل وفنون انتاج واسرار صناعية الى جانب رأس المال البشري من معرفة وتدريب ومهارات وخبرة ،وللحصول على المعرفة العلمية والتكنولوجية يتطلب ان ينفق جزءا من راس المال المخصص لاقامة المشروع لشراء او الانتفاع من هذه المعرفة ، اذ اصبح الاستثمار الصناعي يرتكز اساسا على المعرفة العلمية والتكنولوجية سواء على هيئة امتياز او ترخيص او براءة اختراع او علامة تجارية لهذا يتطلب تعديل صيغة التعريف السابق الى ان "الاستثمار عملية يراد بها تحويل حجم معين من الاصول السائلة او المدخرات الى اصول عينية ومعرفة علمية وتكنولوجيا صناعية هدفها خلق طاقات انتاجية صناعية او توسيعها او تحديثها(جواد،2011: 375).

لقد صنف الاستثمار الصناعي الى ثلاثة انواع (جواد،2011: 380):

1- استثمار توسعي او جديد :

يقوم على اساس توسيع الطاقات الصناعية القائمة وذلك بإضافة طاقات انتاجية مماثلة من حيث الهدف او تختلف عنه ، وهو بهذا اضافة رأسمال جديد الى مخزون راس المال القائم ومنه اضافة طاقات جديدة ، ومصدر هذا الاستثمار هي الادخارات المحلية والاجنبية او الاستثمار الصافي، والوظيفة الاقتصادية للاستثمار التوسعي هو توسيع رأس المال الصناعي والطاقات الانتاجية افقيا وعموديا.

2- استثمار احلالي (استبدالي):

والذي يعني استبدال الطاقات الانتاجية المستهلكة او المندثرة اثناء عملية الانتاج ، اي استبدال الاصول الرأسمالية المندثرة بطاقات جديدة .فقد تكون الطاقات المستبدلة اكبر من الطاقات المندثرة حيث ان التقدم العلمي والتكنولوجي غالبا ما يسفر عن توفير مكائن ومعدات ذات طاقات انتاجية جديدة اكبر من القديمة واحدادث منها او بأسعار ارخص من القديمة وبنفس السيولة النقدية المتراكمة وان مصدر هذه الاستثمارات هو الاندثار ،اما وضيفة الاستمار الاحلالي هو تجديده افقيا الى الاصل دون توسيعه او الاضافة له في الاساس رغم انه قد يوسعه افقيا وعموديا احيانا.

3- الاستثمار التحديثي:

ويقصد به تحديث الاصول الراسمالية العينية القائمة لجعلها في مستوى تقني اعلى من القديم وذلك لتخفيض التكاليف او تحسين النوعية ،او بهدف تحسين ظروف العمل والانتاج والبيئة الداخلية والمحيطة بالمشروع ومصدر هذا الاستثمار الاندثارات والادخارات ، ووظيفة هذا الاستثمار تجديد رأس المال العيني افقيا اوعموديا و نوعيا.

ثانيا: اداء الصناعة التحويلية وفق الاستثمار الحكومي

لقد بلغ معدل الانجاز المادي للمشاريع المستمرة 60% لعام 2015، وبلغ المتبقي من الكلفة الكلية للمشاريع المستمرة هو اكثر من ترليون دينار، اما المصروف التراكمي لمشاريع وزارة الصناعة ومنذ عام 2003 ولغاية 2016 بلغ (2370) مليار دينار ونسبة المصروف للمدة من 2013 لغاية 2016 من المصروف الكلي بلغ 61% ، ومن خلال بعض المؤشرات نستطيع تحليل واقع الصناعة التحويلية (مؤتمر اربيل للصناعات التحويلية،2017: 12) .

أ- مؤشر نسبة مساهمة الناتج المحلي للصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي

يمكننا هذا المؤشر من قياس التطور الحاصل في قطاع الصناعة التحويلية والاهمية الاقتصادية له ،و ومن خلال الناتج المحلي الاجمالي الذي يعبر عن قيمة الانتاج من السلع والخدمات النهائية المتحققة خلال سنة ان يعكس لنا حجم النشاط الاقتصادي المتحقق ومن خلال الجدول -1 نلاحظ ان نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي تراوحت بين (2.3-2.9%) لكافة سنوات الدراسة اي انها تراجعت بشكل كبير عما كانت عليه سابقا بسبب الحرب التي مر بها العراق والاعتماد على نهج سياسة الباب المفتوح على صعيد التجارة الخارجية، وما ترتب على ذلك من اغراق السوق العراقية بالسلع الصناعية من مختلف دول العالم وأحيانا من مناشئ غير معروفة دون مراعاة حماية الانتاج المحلي او المستهلك العراقي. وقد ادت هذه العشوائية الى بلوغ الصناعات التحويلية رمقها الاخير ، ومن الناحية الاقتصادية دخول الصناعة العراقية مرحلة اللاوفورات في الحجم ، والتي تعني الزيادة في التكاليف الكلية على العوائد الكلية، بعد ان بدأ العراق يخسر كوادره الماهرة بسبب الحروب او الهجرة او مضايقة للكفاءات في مختلف الاختصاصات ولأصحاب رؤوس الاموال في القطاع الخاص او قلة الدعم المادي.(العيساوي،2015).

جدول -1
مؤشر نسبة مساهمة الناتج المحلي للصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2013)
(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي للصناعة التحويلية	مساهمة ناتج الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي %
2004	41608	967	2.3
2005	43439	956	2.2
2006	47851	1056	2.2
2007	48511	1122	2.3
2008	51717	1167	2.3
2009	54721	1588	2.9
2010	58496	1679	2.9
2011	64160	1727	2.7
2012	70035	1886	2.7
2013	75686	1931	2.5

المصدر :احصاءات وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية / مساهمة ناتج الصناعة التحويلية من عمل الباحث.

ب- مؤشر قيمة المبيعات المتحققة في الصناعة التحويلية

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة للاستدلال على مدى تطور قيمة المبيعات للصناعة التحويلية والذي يعتبر الهدف الاساسي للعملية الانتاجية ومن ثم يمكننا معرفة معدلات النمو الحاصلة في قيمة المبيعات من خلال الجدول الاتي :

جدول -2
تطور قيمة المبيعات للصناعة التحويلية بالاسعار الثابتة للمدة (2006-2015)
(مليون دينار)

السنة	قيمة المبيعات	معدل النمو في قيمة المبيعات
2006	720731	.....
2007	758902	0.05
2008	1112433	0.4
2009	1128717	0.01
2010	1194346	0.05
2011	1349351	0.1
2012	1896548	0.4
2013	1897599	0.0005
2014	1370728	(0.2)
2015	679552	(0.5)

المصدر :وزارة الصناعة والمعادن ، الدائرة الاقتصادية. معدل النمو من عمل الباحث ، القيم بين الاقواس تعني قيما سالبة

من خلال الجدول -2 يتضح لنا ان معظم معدلات النمو خلال سنوات الدراسة تعتبر معدلات متواضعة جدا بسبب تدهور الوضع الامني والاقتصادي للبلد ،حيث شهدت تذبذبا واضحا خلال السنوات الاولى (2006) الى (2013) ولم تتجاوز معدلات النمو (0.4) لسنتي (2008)و(2012) مما يعني حدوث تطور في الاداء الصناعي وهي اعلى قيمة لها ، وسجلت ادنى مستوى لها عام (2014)و(2015) اذ بلغت معدلات النمو قيما سالبة نتيجة للحصار والتقشف الاقتصادي الذي يمر بيه البلد مما ادى الى انخفاض في قيمة المبيعات للسنوات الاخيرة اذ وصلت قيمتها الى (679552).

ثالثا: مشكلة تحديد اولوية التخصيصات الحكومية في الصناعات التحويلية

تبوأ القطاع الصناعي ضمن تخصيصات الموازنة العامة للدولة موقفا مهما ضمن واقع التخصيصات الاستثمارية ضمن ما يعرف بأهمية اعادة تأهيل الشركات الصناعية المتوقفة جزئيا او كليا عن العمل ،اذ عكست تلك التخصيصات حجم واهمية الانفاق الحكومي بحكم ان هذا القطاع المولد الرئيسي للموارد المالية لتحقيق مبدأ التمويل الذاتي فضلا عن اهمية تراكم رأس المال لاعادة تجديد الاصول الانتاجية المادية والبشرية القائمة ، فكما يلاحظ من خلال جدول-3:

جدول -3
مؤشر التخصيصات الاستثمارية الحكومية لنشاط الصناعات التحويلية والاهمية النسبية لها للمدة (2010-2015) بالملايين

السنة	2010		2011		2012		2013		2015	
النشلط الصناعي	التخصيصات الاستثمارية السنوية	الاهمية النسبية	التخصيصات الاستثمارية السنوية	الاهمية النسبية	التخصيصات الاستثمارية السنوية	الاهمية النسبية	التخصيصات الاستثمارية السنوية	الاهمية النسبية	التخصيصات الاستثمارية السنوية	الاهمية النسبية
الصناعات الاستخراجية	2230200.00	26.91	5232277.39	38.10	1718744.324	7.71	2528292.566	9.29	1820234.650	10.54
الصناعات الغذائية والمشروبات	50290.000	0.61	86253.364	0.63	106429.649	0.48	112937.979	0.42	6428.000	0.04
صناعات الغزل والنسيج	49190.465	0.59	54559.006	0.40	74326.461	0.33	87952.033	0.32	6181.000	0.04
صناعات الورق والخشب	11042.405	0.13	10647.377	0.08	12509.634	0.06	13158.393	0.05	2302.000	0.01
الصناعات الكيمياوية	231735.473	2.80	361672.951	2.63	496965.251	2.23	696431.759	2.56	20061.000	0.12
صناعات تصفية النفط والغاز	891910.000	10.76	1925561.00	14.02	1818433.000	8.16	2824075.433	10.38	1551573.000	8.98
الصناعات الانشائية	75682.265	0.91	131592.061	0.96	128631.837	0.58	207082.724	0.76	3887.000	0.02
الصناعات المعدنية	150741.468	1.82	262252.996	1.91	292922.898	1.31	320174.514	1.18	5206.000	0.03
الصناعات الهندسية والميكانيكية والكهربائية	152333.448	1.84	181398.404	1.32	217565.031	0.98	248590.862	0.91	52847.600	0.31
مشاريع توليد ونقل القدرة الكهربائية	4246895.80	51.24	5216310.39	37.99	9811392.462	44.01	6798278.586	24.98	3543639.708	20.52
نفقات استثمارية خاصة	201786.070	2.43	268721.849	1.96	7614319.370	34.16	13376941.977	49.15	10257815.75	59.4
	8291807.39	100.0	13731246.57	100.0	22292060	100.0	27213916.826	100.0	17270175.708	100.0

وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية /قسم الموازنة الاستثمارية لسنوات متفرقة 2010-2012-2013-2015

نجد ان التخصيصات الاستثمارية للصناعات الغذائية والمشروبات بلغت (50290.000) دينار اي بنسبة (0.61) نسبة الى اجمالي الاهمية النسبية لعام (2010) ، وارتفعت الاهمية النسبية الى (0.96) بتخصيص قدره (131592.061) لعام (2011) ، وانخفضت في عام (2012) وبلغت اهميتها النسبية (0.48) بتخصيص (106429.649)، واستمرت بالانخفاض التدريجي لعام (2013) لاهمية نسبية وصلت الى (0.42) وبتخصيص حكومي قدره (112937.979) وانخفضت في عام (2015) حتى وصلت اهميتها النسبية الى (0.04) بتخصيص استثماري (6428.000) دينار.

اما بالنسبة الى صناعات الغزل والنسيج فقد احتلت اهمية نسبية (0.95)لعام (2010) بتخصيص قدره (49190.465) دينار وانخفضت الى (0.40) بتخصيص (54559.006)دينار لعام (2011) واستمرت بالانخفاض الى (74326.461) بأهمية نسبية شكلت ما يعادل (0.33) لعام (2012)واستمرت هذه النسب بالانخفاض والتذبذب وبلغت قيمتها (87952.033) لعام (2013) بأهمية نسبية (0.32) وقد انخفضت اكثر حتا وصلت الى (0.04) لعام (2015) بتخصيص حكومي مقداره (6181.000) دينار،اذ يعود سبب ضعف التخصيصات الاستثمارية الى ضعف الكفاءة والخبرة في رسم السياسة المالية للدولة وعدم وجود الكفاءات المالية والادراية في توجيه التخصيصات الاستثمارية بالشكل االصحيح لفروع انشطة الصناعة التحويلية .

اما صناعات الورق والخشب فقد بلغت التخصيصات الحكومية لها الى (11042.405) دينار بأهمية نسبية (0.13) لعام (2010) ثم انخفضت تدريجا حتى بلغت اهميتها النسبية (0.08) لعام (2011) بتخصيص (10647.377) دينار واستمرت بالانخفاض باهمية نسبية (0.06) لعام (2012) بتخصيص (12509.634) ونجد انها استمرت يالانخفاض في عام (2013) و(2014)باهمية نسبية (0.05) وانخفضت عام (2015) وهي اقل نسبة وصلت لها بتخصيص قدره (2302.000) وشكلت اهميتها النسبية ما يقارب (0.01). نلاحظ ايضا من خلال بيانات الجدول ان الصناعات الكيمياوية قد شكلت اهمية نسبية عالية (2.80) سنة (2010) بتخصيص قدره (231735.473) ثم انخفضت اهميتها النسبية بالمقارنة مع سنة (2012) حتى وصل الى (2.23) بتخصيص قدره (496965.251) دينار ، وقد ارتفع هذا التخصيص لعام (2013) فبلغ (696431.759) باهمية نسبية شكلت ما يعادل (2.56) ثم شهد انخفاض كبير في عام (2015) وانخفض التخصيص الاستثماري الى (20061.000) وانخفضت اهميته النسبية الى (0.12).

وقد شكلت الصناعات الانشائية اهمية نسبية بلغت (0.91) لعام (2010) بتخصيص وصل الى (75682.265) وبلغت اهميتها النسبية (0.96)لعام (2011) بتخصيص (131592.061) دينار وانخفض في عام (2012) بانخفاض في الاهمية النسبية (0.58) وبتخصيص استثماري (128631.837) وبعدها شهد ارتفاع نسبة التخصيص الى (207082.724) بأهمية نسبية اعلى شكلت (0.76) لعام (2013)، ثم انخفضت نسبة التخصيصات بنسبة اكبر مقارنة مع عام (2013) الى (5206.000) دينار في عام (2015) باهمية نسبية منخفضة شكلت نسبة (0.02).

فيما نجد ان الصناعات المعدنية قد احتلت اهمية نسبية مرتفعة عام (2010) وشكلت نسبتها ما يعادل (1.82) بتخصيص حكومي قدره (150741.468) دينار وبلغت اهميتها النسبية (1.91) لعام (2011) وانخفضت هذه الاهمية الى (1.31) لعام (2012) وبعدها اخذت الاهمية النسبية بالانخفاض التدريجي الى (1.81) لعام (2013) ثم انخفض بنسبة اكبر في عام (2015) الى (0.03) بتخصيص قدره (5206.000) وهي اقل نسبة تخصيص وصلت لها خلال سنوات الدراسة.

اما بالنسبة الى الصناعات الهندسية والكهربائية فوصلت نسبة تخصيصها الاستثماري الحكومي لعام (2010) الى (152333.448) دينار باهمية نسبية (1.84) ووصت الى (1.32) لعام (2011) بتخصيص مقداره (181398.404) دينار اما في عام (2012) فنلاحظ انخفاض هذه النسبة الى (0.98) واخذت الاهمية النسبية بالانخفاض بالمقارنة مع سنة (2013) الى (0.91) وانخفضت هذه الاهمية بشكل اكبر في عام (2015) حتا بلغت قيمتها (0.31) .

نلاحظ مما سبق ان فروع الصناعات التحويلية تبدا بالارتفاع في نسب التخصيص واهميتها النسبية وبعدها تنخفض تدريجيا بمعدلات متذبذبة الى ان تنخفض بشكل كبير في عام (2015) وذلك بسبب الازمة الاقتصادية التي ادت الى تراجع اسعار النفط التي مر بها مما ادى الى انخفاض التخصيصات الحكومية الاستثمارية بشكل كبير، وان السياسة الاستثمارية واختيار المشاريع وادراجها في المنهاج الاستثمارية كانت ايضا تعاني من خلل كبير لغياب الروءيا لدى الوزارات والجهات الاخرى المكلفة بعملية اختيار المشاريع وغياب سلوكية تنظيم الاولويات وفق دراسات جدوى فنية واقتصادية تعتمد الأسس العلمية، وعلى الرغم من وجود خطط التنمية الوطنية الا ان التخصيصات السنوية لم تأتي مواكبة لتلك الاستراتيجيات ولو بشكل تقريبي وهذا يعني عدم وجود سياسة استثمارية صحيحة معتمدة على روءيا اقتصادية تستغل الموارد لتعظيم الفائدة من استخدامها في تنمية الموارد المادية وزيادة الرفاهية وتنمية الموارد البشرية لزيادة امكاناتها في القطاعات والمجالات الاخرى (القريشي ،2015).

رابعا: تحديد اولويات الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة التحويلية

1- اولوية الاستثمار وفق مبدا اساليب المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية الصناعية المقترحة

هناك اكثر من اسلوب يمكن اعتمادها للمفاضلة بين المشاريع من اجل الوصول الى مفاضلة دقيقة وشاملة لأولوية الاستثمار في مجال اختيار وانتقاء الشركات الصناعية العامة في ظل الانشطة الصناعية التي تتوفر فيها معايير اساسية لدعم تنافسية الصناعة العراقية خاصة بالنسبة للمشاريع المتوقفة جزئيا او كليا عن العمل للشروع بعملية الاستثمار سواء من قبل الدولة او من خلال الشراكة مع القطاع الخاص من هذه الاساليب (العيساوي ،2005: 27- 28)(الفضل ،احمد،2015: 263):

1- اهمية المشروع الصناعي بالنسبة للاقتصاد القومي : قد تتم المفاضلة بين المشروعات العامة وذلك بحسب اهمية كل من المشروعات الصناعية المقترحة بالنسبة للاقتصاد القومي، اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان هذه الاهمية هي ليست واحدة بالنسبة لكل المشروعات بل تختلف من مشروع لاخر ومن فترة لاخرى، ويمكن التمييز والمفاضلة بين المشاريع العامة حسب اهميتها للاقتصاد من خلال النظر الى النواحي الاتية:

أ- اهمية المشروع الصناعي في عملية التنمية : تختلف اهمية وعلاقة المشروع الصناعي وتأثيره في عملية التنمية بأختلاف طبيعة واهداف واحجام تلك المشروعات الصناعية. فالمشاريع الصناعية والصناعات تختلف في اهميتها وتأثيرها في عملية التنمية فالصناعات الثقيلة كصناعة المكائن والمعدات تكون اكثر اهمية من الصناعات الخفيفة والصناعات البتروكيمياوية والهندسية والحديد والصلب والغذائية والنسيجية تتميز بأهميتها في سد متطلبات السوق المحلية ومزاياها التنافسية مقارنة بغيرها من الصناعات غير القائمة على تصنيع المواد الخام المنتجة محليا ونظرا لما يتميز به القطاع الصناعي عامة والصناعات الثقيلة خاصة من اهمية في زيادة الدخل القومي وفي توفير فرص الاستخدام وزيادة الانتاجية ، اضافة الى ما تتميز به من ارتباطات امامية وخلفية مع الصناعات الاخرى ولهذا نجد ان الدول التي تحتاج ان تحقق برامج تنموية وانمائية فما عليها الا ان تعطي الاولوية للصناعات الرائدة والتي لها مساس مباشر وتأثير فاعل ودافع لعملية التنمية مع الاشارة الى اهمية تغير محتوى السلعة المعرفي وما يعرف بالاقتصاد والصناعة المرتكز على التقانة في ظل المعرفة وايجاد سلع وبدائل صناعية جديدة حيث تغير دورة حياة السلعة ودورة حياة المشروع مما يتوجب النظر الى المتغيرات عند الشروع بعملية الاستثمار .

ب- اهمية المشروع الصناعي بالنسبة للامن القومي : في بعض الاحيان يتم تجاوز المعايير الاقتصادية والفنية حيث تعطى الاولوية للجانب الامني بغض النظر عن تكاليف اقامتها ، كأقامة بعض الصناعات العسكرية .

ت- اهمية المشروع الصناعي في الاستخدام : يجب الاخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بين المشروعات الصناعية تحديد مدى اثر المشروع في توفير فرص للعاطلين، فبالنسبة للبلدان التي تشكو من كثافة سكانية عالية ومن زيادة عدد العاطلين عن العمل ففي هذه الحالة يمكن ان تعطى الاولوية والتفضيل للمشاريع الصناعية المكثفة للعمل ،المشروعات التي يمكن ان تساعد على توفير فرص عمل لتخفيض نسبة البطالة وخاصة في بعض النشاطات التي تسمح بأستخدام ذلك الاسلوب في انشطة الانتاج . وهذا يعني انه يمكن المفاضلة بين المشروعات وذلك استنادا الى مدى امكانياتها في توفير فرص عمل للعاطلين مثل الخدمات الصناعية اي كصناعات مغذية للنشاط الرئيسي، ومن ناحية اخرى يمكن القول ان اثر المشروع الصناعي في الاستخدام قد لا ينحصر تأثيره على المشروع نفسه بل قد يمتد الى مشروعات اخرى قد ترتبط به اماميا او خلفيا .

2- اهمية المشروع الصناعي في دعم الميزان التجاري : من المسائل المهمة التي يجب مراعاتها عند المفاضلة بين المشاريع الصناعية العامة هو تحديد مدى اثر كل من المشروعات الصناعية المقترحة على ميزان المدفوعات وتتم معرفة ذلك من خلال معرفة مدى اعتماد المشروع المقترح على المواد الاولية والخامات المحلية ام انه يعتمد على موارد مستوردة فأذا كان من سياسة الدولة هو تقليص العجز في ميزان المدفوعات ففي هذه الحالة يمكن اعطاء الافضلية او الاولوية للمشروعات الصناعية التي تعتمد على مواد اولية محلية ، او المشروعات التي يمكن ان تنتج سلعا كانت تستورد من الخارج او منح الاولوية للمشاريع الصناعية المعدة للتصدير والتي يمكن من خلالها الحصول على العملات الاجنبية او اقامة خطوط انتاجية تخصص للتصدير .

2- اولويات الاستثمار الحكومي وفق اساليب الخصخصة والشراكة الصناعية

ان نقل ملكية المشروعات الصناعية الى ملكية خاصة او مختلطة تحتاج إلى مجموعة من السياسات والوسائل والى تحديد دقيق للأولويات والأهداف التي تمثل البنية الأساسية لضمان نجاح الخصخصة، حيث عرفت عملية الخصخصة بانها (وسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام وتحويل هذه الوحدات الى القطاع الخاص وتحقيق انتاجية وربحية اعلى) ويفضل أن تتم عملية الخصخصة بصورة نسبية وبشكل بطيء على الأقل في بداية تنفيذها، وأن يتم الابتداء بالمشاريع الصغيرة وبنسبة بسيطة من مشاريع القطاع العام ولاسيما في المراحل الأولى، وكما يتوجب على الدولة اعتماد سياسة اقتصادية تكون قائمة على تنشيط دور القطاع الخاص العراقي ويعني هذا أن الخصخصة هي جزء مكمل لسياسات برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتهدف بصورة أساسية الى علاج الأزمة الاقتصادية عن طريق تصحيح الأثر السالب للأداء المالي لمؤسسات القطاع العام على الموازنة العامة للدولة(Public Financial Balance) ، وذلك بتقليل الدعم المالي لها وزيادة إيراداتها، إضافة الى رفع كفاءة المؤسسات المخصخصة، بافتراض أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من نظيره العام، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للدولة . المبررات الاقتصادية لتطبيق سياسة الخصخصة : أولا:خفض الانفاق الحكومي: يعد الهدف من خفض الأنفاق الحكومي أحد المتطلبات الأساسية لهيكلة الاقتصاد في المدى البعيد، وتنبع أهمية خفض الإنفاق الحكومي من أن معظم الدول النامية تعاني عجزا" في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها، مما أدى الى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة، وفي مثل هذه الحالة، فان تبرير عملية الخصخصة بخفض الانفاق الحكومي يعتبر مقبولا"، يعتقد أيضا"أن الإيرادات العامة في الدول منخفضة الدخل غير مناسبة من ناحية هيكلية لمقابلة احتياجات التنمية، وبما أن مصادر التمويل الخارجية قد جفت واصبح العجز في الميزانية غير محتمل، فانه على الدولة وضع أولوياتها بصورة صحيحة والحد من الانفاق على المجالات التي لا يعتبر وجودها فيها ضروريا"، وبدلا" من أداء عدة أشياء بكفاءة منخفضة فإنه على الدولة الاتجاه نحو عمل نشاط محدود بكفاءة عالية. ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الأدبيات تشير الى انه في الغالب على المدى القصير، تذهب الوفورات التي تحققها الدول النامية في إنفاقها العام لخدمة الديون ولا يتوقع ان تؤدي عائدات عملية الخصخصة الى زيادة الانفاق على المجالات ذات الأولوية في المدى القريب .

ثانيا: زيادة الكفاءة الاقتصادية : يعد رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام، الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح، هذا وان الكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية الخصخصة، وتتحقق كفاءة تخصيص الموارد عندما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية او قيمة الندرة لتلك الموارد او قيمة الفرص البديلة لها، ويعتمد هدف الكفاءة الإنتاجية على مقدرة المؤسسات على انتاج نفس الكمية بأدنى حد من التكاليف أو بإنتاج كمية اكبر من المنتج بنفس التكاليف، واستنادا" الى ذلك، فأن هدف رفع الكفاءة الاقتصادية يعتمد على المكتسبات المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية . (المشاقبة ،2013: 52).

ثالثا: الرفع من مستوى الجودة والنوعية للمنتجات من السلع والخدمات الصناعية .

رابعا :زيادة الايرادات الحكومية من جراء بيع المشاريع العامة والحد من نفقات الدولة على المشروعات الخاسرة .

خامسا: تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وقطاع الاعمال الصناعي الخاص على الدخول ميدان الصناعة.

سادسا: انقاذ المؤسسات العامة من اشكال الفساد.

سابعا: تعزيز قوى السوق وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار.

ثامنا: كما يحقق بيع الشركات الصناعية الحكومية في اكتساب عام الى توزيع واسع للاسهم بين المواطنين.

2- شروط نجاح الخصخصة واسلوب عقد الشراكة الصناعية

أن جعل الخصخصة الصناعية عملية ذات جدوى للاقتصاد والمجتمع ، يتطلب توفير عدد من الشروط (المشهداني :2006 : 171-172):

1. **خلق مجموعة من الضوابط التي تحمي الملكية الخاصة من المصادرة، ووضع القوانين والواضحة والملائمة للواقع الاقتصادي والسياسي، والقوانين التي تنظم العلاقة بين المستثمرين والعمال وتضمن حسن التعامل مع العمالة الفائضة.**
2. **الحرص على توفير الملاكات الإدارية الجيدة ذات المستوى العالي من الكفاءة والنزاهة**

3- توفير بنية أساسية متطورة، وتأمين نظام معلومات وموانئ وهيكل مالي ومحاسبي جيد.
4- تبني سياسة اقتصادية واضحة ومحددة تؤمن بمبدأ التدرج في بيع الوحدات وإصلاح الهياكل المتعثرة منها، وتوفر الرقابة الصارمة على عمليات التقييم والتسعير.

3-اساليب الخصخصة

ان عملية التحول للقطاع الخاص لا تتم من خلال اسلوب واحد بل هناك العديد من الاساليب التي يؤخذ بها لنقل الملكية او ادارة المشاريع من القطاع العام الى القطاع الخاص وتكون على نوعين (المشاقبة، 2013: 66):

(1ولا)- الاساليب التي تنهي ملكية الدولة للشركات الصناعية بشكل كلي او جزئي:

1- البيع لمستثمر واحد: يتبع هذا الاسلوب من قبل الدولة في حالة المشاريع الضخمة الخاسرة حيث تقوم الدولة من خلال التفاوض مع المستثمرين ذات الخبرة لكي تدعم المشروع وتضمن نجاحه.
2- البيع للعاملين والادارة : وفقا لهذا الاسلوب يتم البيع الى ادارة الشركة والعاملين فيها بسعر وشروط متفق عليها بين الحكومة والشركة ويتميز هذا الاسلوب بسهولة التنفيذ.
3- بيع الاسهم في الاسواق المالية: يتم بموجب هذا الاسلوب بيع اسهم الحكومة في الشركات المدرجة في السوق المالي وفقا لضروف السوق واقبال المستثمرين كما يتم بموجب هذا الاسلوب طرح كامل او بعض اسهم الشركة المراد خصخصتها للاكتتاب العام .
4- التصفية : حيث يتم اللجوء الى تصفية المؤسسة العامة وبيع اصولها بدلا من بيعها لمشروع قابل للاستمرار عن ما يفوق اجمالي الايرادات المتوقعة من بيع الاصول اجمالي الايرادات المتوقعة من بيع المؤسسة للمشروع .

(ثانيا) :اساليب لا تنهي ملكية الدولة (المشاقبة، 2013: 67):

1-المشروعات المشتركة : يستخدم هذا الاسلوب في حالة ان تقوم الحكومة بتحديث اساليب الانتاج للمشاريع الكبيرة والتي تحتاج الى تكنولوجيا وموارد مالية كبيرة .
2-عقود التأجير: بموجب هذا الاسلوب تقوم الحكومة بتأجير احدى مؤسسات او مشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص وفقا لشروط معينة ولمدة محدودة مقابل ايجار تتفق علية بين الطرفين .
3-عقود الادارة: تقوم الحكومة وفقا لهذا الاسلوب بالاتفاق مع القطاع الخاص لادارة احدى المؤسسات العامة وفق شروط معينة ولمدة محدودة قابلة للتجديد اذ يم منح هذه العقود لمشروعات القطاع الخاص المتخصصة والتي تتمتع بخبرة واسعة في ادارة نشاط معين.
4-عقد الامتياز: تقوم الحكومة بمنح الحق للمستثمر من القطاع الخاص دون غيره لتقديم خدمة معينة وفق شروط متفق عليها ولمدة محددة ،حيث يستخدم هذا الاسلوب لبناء الجسور والسدود والطرق السريعة ، ويتضمن هذا الاسلوب انواع خاصة من اهمها:

-اسلوب البناء-التملك 0التشغيل

يقوم القطاع الخاص بموجب هذا الاسلوب بتصميم وتمويل وبناء وتحويل وتشغيل المشروع الجديد الى ان يتم تحويل ملكية المشروع في نهاية المدة المتفق عليها الى الحكومة.

- اسلوب البناء –التملك- التشغيل

يختلف هذا الاسلوب عن الاسلوب السابق بان القطاع الخاص الذي يملك المشروع ولا يتم تحويل الملكية الى الحكومة بعد فترة زمنية.

-اسلوب البناء التحويل –التشغيل

يختلف هذا الاسلوب بانه يتم تحويل ملكية المشروع بعد الانتهاء من بنائه مباشرة على ان يتم تشغيله من قبل القطاع الخاص خلال المدة المتفق عليها .

-اسلوب البناء-التملك-التشغيل-التحويل

يتميز هذا الاسلوب بان القطاع الخاص يكون المالك للمشروع بعد الانتهاء من بناء المشروع وطيلة فترة التشغيل الى ان يتم تحويل الملكية الى الحكومة في نهاية الفترة المتفق عليها .

3- اولوية الاستثمار الحكومي وفق السياسات الصناعية والتدابير المتعلقة بأجراءات الاستثمار

تعرف سياسات التصنيع بأنها "الوسائل والادوات المستخدمة في تشجيع وتوجيه وتحفيز وتخطيط الاستثمار الصناعي وفي الصناعات التحويلية بشكل خاص وفقا لبرامج المرحلة والاستراتيجية المحلية للتصنيع " ،حيث تشمل مجموعة من الاجراءات التي تضمن خلق بيئة ملائمة للتصنيع كما تشمل مشاريع الدولة التي تمولها وتنفذها للقطاعين المختلط والخاص (جواد،2011: 351-356):

1-التدخل المباشر (التصنيع الحكومي)

تقوم الدولة بالاستثمار المباشر لصالحها في الصناعات الاساسية والمغذية للصناعات الاخرى مستخدمة علاقاتها الدولية للحصول على القروض والخبرة وامكانيتها المالية وخاصة في الدول ذات الثروات ، وقد تقوم الحكومة بأدارة المشاريع لفترة معينة ومن ثم تقوم ببيعها للقطاع الخاص بعد ان تثبت نجاحها ، وتحقق الدولة بهذه السياسة خلق ما يسمى ب (الدفعة القوية)لتنمي حولها مشاريع خاصة جديدة ، وتطوير البنى الارتكازية كالسكك والطرق والمواصلات ،وبهذا ستنمي الدولة مشاريع ذات ارتباطات امامية وخلفية .

2-رعاية وتشجيع اقامة وتطوير المشروعات الخاصة والمختلطة

تقوم الحكومة بوضع وتحسين سياساتها الصناعية بصورة مستمرة عبر جملة من التشريعات والاجراءات الثانوية والادارية والمالية ، ومن ابرز هذه السياسات في هذا المجال:

أ- اجراءات الحماية: تحتاج الصناعة للحماية من منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة والمستوردة من الخارج من خلال القيام بأجراءات اقتصادية وادارية على السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي حتى تستطيع الصناعة المحلية أن تكتسب الخبرة وتستطيع تخفيض التكلفة المتوسطة فيها، بحيث تتمكن من منافسة السلع المستوردة، وقد تخلق هذه السياسة احتكار دولة وسوء في النوعية والجودة التي تتعارض مع معايير كفاءة الاداء الكمية ، اما في حالة عدم وجود نظام للحماية فستنهار الصناعة المحلية وتفقد قدرتها التنافسية وتنخفض كفاءة ادائها ولا يبقى في السوق الا الاقولى والاصلح مما يهدر من الثروة الوطنية ، وتسهم هذه السياسة في تثبيت او خفض المستوى العام للاسعار ، وعندما تترادف هذه السياسة مع رفع مداخيل المواطنين فأنها بذلك ستخلق قوة شرائية اضافية لشراء منتجات هذه الصناعة نتيجة لرفع دخل الفرد الحقيقي . تتحقق اهداف قانون حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010 المعدل بالوسائل الآتية :

اولاً- التنسيق والتعاون بين الوزارات والجهات ذات العلاقة ومثيلاتها في الدول الاخرى والمنظمات الدولية في شأن تطوير الملاكات الفنية وتبادل الخبرات وجمع المعلومات اللازمة والتقصي عنها واجراء التبليغات واتخاذ الاجراءات المقتضية لتطبيق احكام هذا القانون .

ثانياً- اصدار القرارات بشأن الاجراءات العاجلة ورفع التوصيات لمواجهة الاضرار الناجمة عن الممارسات الضارة بالمنتجين المحليين الى الجهات ذات العلاقة .

ثالثاً- رفع مستوى الوعي في شأن الممارسات الضارة وسبل الوقاية منها ومعالجتها .

رابعا- تقديم المشورة وتدريب المنتجين المحليين في شأن الحقوق والالتزامات القانونية والاجراءات الواجب اتخاذها بشأن الممارسات الضارة .

ب-الاعفاءات الضريبية :تستخدم الدولة السياسة الضريبية التي تعد من السياسات المالية المهمة لتنمية المشاريع ورفع كفاءة اداءها ، فإعفائها من بعض الضرائب لمدة زمنية معينة يرفع اداريا من كفاءة اداء المنشأت لانها ستحقق ارباحا صافية اكبر من تلك التي لاتتمتع بمثل هذه الاعفاءات ولكنها ستؤثر سلبا على ايرادات الدولة ، وكذالك الحال مع سياسة الاعانات التي بموجبها تخفض الكلف وتزيد من الدخل والعكس يحدث في حالة عدم تطبيق هذه السياسات .

ج-السياسة الائتمانية : وهي سياسات تتبعها الدول لتقديم ومنح التسهيلات للمستثمرين من خلال :

1- خلق المصارف المتخصصة مثل المصارف الصناعية والتي تكون مهامها تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص والمختلط بمساهمة من هذه المصارف .

2- منح القروض طويلة الاجل للاستثمار الصناعي والانشاء بدون فائدة او بفائدة رمزية.

3- ان تمنح تسهيلات في اصدار الاسهم.

4- الاستفادة من علاقات المصارف الخارجية في فتح الاعتمادات وخطابات الضمان للاستيراد والتصدير .

5- دعم بنوك الاستثمار والتمويل الصناعي .

د -السياسة المؤسساتية : ويقصد بها اقامة مؤسسات متخصصة الهدف منها هو تشجيع ورعاية الاستثمار الصناعي كالمؤسسة العامة للتنمية الصناعية وهيئات الاستثمار وتسخير معونات المنظمات المتخصصة للامم المتحدة لخدمة القطاع الصناعي ،وكذلك تشجيع المنظمات العربية المتخصصة الاستثمارية والادارية لامداد الصناعة بالخبرة والتكنولوجيا المتقدمة وبنتائج الابحاث الاقتصادية والعلمية ،وتشجيع المشاريع العربية المشتركة، والاستفادة من الاتفاقات المبرمة مع البلدان الاخرى في مجال التعاون والتكامل الصناعي والاستفادة من التكتلات الاقليمية لهذه الاغراض .

و-الاجراءات الادارية :ويقصد بها تسخير الادارة الحكومية في تشجيع التصنيع فيما يتعلق بالتسهيلات الادارية الخاصة لمنح وايجار الاراضي والمرافق مجانا او بأسعار رمزية ، وتطوير البنى الارتكازية اللازمة كشبكات الماء والكهرباء والاتصالات السؤيعة وغيرها ،كما تعمل على تحسين اسلوب ومقومات التوطن الصناعي والامثل ،ومنح رخص التعدين والتنقيب وتطوير الصناعات الاستخراجية الاخرى عدا الاستراتيجية .

ر-السياسة التدريبية والعلمية : وتهدف هذه السياسة الى تطوير مهارات القوى العاملة والادارية والتسويقة واستخدام سياسة التعليم والتدريب لتوفير الكوادر الضرورية لهذه الصناعات بمختلف مستوياتها وتطوير مراكز التدريب ونشرها في انحاء القطر وتوفير مستلزماتها وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي لكي تصب نتائجه في الميدان الصناعي والميادين المتشابكة معه ،مما يطور رأس المال البشري ليواكب استراتيجيات التصنيع المعتمدة .

ي-السياسة المعلوماتية :وهي سياسة تخدم المستثمرين عن طريق تقديم التسهيلات المعلوماتية الدقيقة عن الاوضاع الاقتصادية وحركة متغيراته الرئيسية والغاء سرية المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارت الاقتصادية المختلفة ، وان كانت هذه المعلومات على المستوى المحلي او الدولي .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- على الرغم من التخصيصات الاستثمارية و الانفاق الاستثماري الحكومي على انشطة الصناعة التحويلية في ظل ما يعرف ببرامج اعادة التأهيل ، الا ان ذلك لم يسهم الى حد معين في احداث نمو وقفزة صناعية بأتجاه تطوير انشطة القطاع الصناعي العام في العراق

2-اتسمت التخصصات الاستثمارية بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال سنوات الدراسة لعدة عوامل التذبذب في أسعار النفط عالميا وأثرة على الإيرادات العراقية وانعدام الاستقرار الأمني.

3- ان اعادة النظر بعملية صنع واتخاذ القرار الاستثماري بصدد اعادة تأهيل وهيكلة الصناعات ذات المزايا النسبية وفقا لاولوية الاستثمار، ينبغي ان يكون في اطار متطلبات السياسة الصناعية والتدابير التجارية .

4-عدم وجود دور فعال في مجال دعم النشاط الصناعي الخاص رغم مبادرات القروض في مجال التمويل الا انها اقتصرت على انشطة صناعية محددة الصغيرة والمتوسطة بحيث لم يتم اشراك النشاط الخاص في منحة اولوية الاستثمار في قطاعات صناعية حكومية مستهدفة.

التوصيات

تكمن تحديد اولوية الاستثمار الصناعي الحكومي في الصناعة التحويلية من خلال :

1- يسهم ضرورة اعادة تاهيل الشركات وفق اولوية الاستثمار التي يمكن ان تستمر وتنافس من خلال تطوير عمليات الانتاج والعاملين وتحسين جودة المنتج وانظمة العمل وتامين المحيط القانوني والمصرفي للشركات الصناعية الخاصة لدعم الشراكة الصنماعية في ظل انفاذ السياسات الصناعية التي تؤمن الحماية للمنتج الوطني.

2- زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي (التحويلي) والذي سيعمل على تخليص الاقتصاد العراقي من حالة الضعف والتراجع الذي يعاني منه .

3- اجراء تغيرات هيكلية للشركات العامة لزيادة الكفاءة التنظيمية وتحسين القدرة التنافسية لها لكي تصبح اكثر ملائمة لمتطلبات السوق كون اعادة الهيكلة عملية متممة لاعمال اعادة تأهيل وهيكلة القطاع الصناعي العام وجعله اكثر مرونة .

4- دعم عملية الخصخصة والشراكة الصناعية من خلال خلق مجموعة من الضوابط التي تحمي الملكية الخاصة من المصادرة ووضع القوانين الواضحة والملائمة للواقع الاقتصادي والسياسي والقوانين التي تنظم العلاقة بين المستثمرين والعمال وتضمن حسن التعامل مع العمالة الفائضة .

5- المصادر

اولا: الكتب

1- المشاقبة ، ابراهيم عواد ،اثر الخصخصة على ادارة تطوير المنتجات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2013.

2- الراوي ، احمد عمر ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003،الطبعة الاولى ،بغداد ، دار الشؤن الاقتصادية العامة .2013

3- العيساوي ،كاظم جاسم ،دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ،تحليل نظري وتطبيقي ،الطبعة الثانية ، دار المناهج،2005.

4- جواد،صائب ابراهيم ، اقتصاديات الصناع والتنمية الصناعية ،الكتاب الاول ،2011 ،جامعة صلاح الدين

5- جواد،صائب ابراهيم ،اقتصاديات الصناع والتنمية الصناعية ،الكتاب الثاني ،2011 ،جامعة صلاح الدين.

6- جواد،صائب ابراهيم ،اقتصاديات الصناع والتنمية الصناعية ،الكتاب الثالث ،2011 ،جامعة صلاح الدين.

ثانيا : الدوريات والبحوث

1- القريشي ، مدحت، الحوكمة تسهم بقتل الصناعة العراقية.،2015 ،جريدة الزمان

2-لجنة الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط)،واقع حال الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط)، مؤتمر اربيل الصناعات التحويلية 2017.

3-الفضل ، احمد، امكانية بناء نموذج محوسب لمعايير تقييم الفرص الاستثمارية دراسة تطبيقية في هيئة استثمار النجف الاشرف ، كلية الادارة والاقتصاد،جامعة الكوفة، وجامعة بابل ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادراية ،2015.

4-كبة ، سلام ابراهيم عطوف ، البارادوكس الصناعي في العراق الجديد/ القسم الثاني عشر والأخير ، حوار العدد 4089، كلية الادارة والاقتصاد،2013، الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=358739

ثالثا: الاطاريح والرسائل

1-المشهداني ، ايناس محمد رشيد ، اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، بعنوان تكيف الصناعة التحويلية في ظل منظمة التجارة العالمية لدول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق،2012.

ثالثا:التقارير الرسمية

1-وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، قسم متابعة تنفيذ المشاريع تقرير المتابعة السنوية الموحد لمتابعة وتنفيذ المشاريع الموازنة الاستثمارية لسنة 2014,2015.

2-وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، قسم الدراسات الاستشارية .

The priority of government investment for companies manufacturing sector in Iraq

Abstract

The study aimed at clarifying the contradictions of the general industrial companies despite the investment allocations and the government investment expenditure on manufacturing activities under the so- called rehabilitation programs. However, this did not contribute to a certain extent in the growth and industrial leap in the direction of developing the activities of the sector Industrial sector in Iraq because of the lack of adoption of a number of basic principles towards the need to take priority of investment in the field of manufacturing and industrial decision-making in the restructuring of industry according to the priorities of investment in light of the international industrial trend, Tosmarah available to the manufacturing industry and the selection of those companies that can achieve successful investments and ensure the restructuring of general industrial companies. As well as the presentation and explanation of the legislative and institutional frameworks that facilitate the process of industrial investment and the definition of industrial capabilities and the possibilities of cooperation with the private sector through various mechanisms and methods to adapt to the reality of the competitive advantages of industrial companies globally, including the ability to meet domestic demand, to develop production processes and workers and improve product quality and systems Working and securing the legal and banking environment for companies, including the development of industrial policy legislation that protects the national product to avoid external pressures.

Keyword: **government investment.**